المنع والتجويز بين النحاة في مسائل المرفوعات.

أ ـ السيد حسين مسعود ـ جامعة سبها ـ كلية التربية ـ براك الشاطئ .

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمّا بعد

فإنّ النحو العربي مرّ بمراحل كثيرة بداية من جمعه وتدوينه وصولاً إلى وضع قواعده وتثبيت أسسه ومفاهيمه ، ولقد انبرى له علماء أجلاء أولوه عنايتهم واهتمامهم وأماطوا اللّثام عن غوامضه وغرائبه ، ولعلّ لمدرستي البصرة والكوفة فضل السبق في العناية بهذا العلم الذي وهبوا له حياتهم كلها بحثاً ودراسة وتدريساً وتصنيفاً ، فألفوا فيه المؤلفات الكثيرة قديماً وحديثاً ، وظهرت بين هاتين المدرستين الخلافات العلمية في المسائل النحوية واللّغوية المختلفة ، فكل منهم له آرآؤه وأفكاره النابعة من تصوره للمسألة النحوية ومن ثمَّ يورد حججه وعلله التي يؤيد بها مذهبه ويدعم بها فكرته ، وانطلاقاً من ذلك فقد جاءت هذه الورقة البحثية بعنوان :

(المنع والتجويز بين النحاة في مسائل المرفوعات.)

حيث سيتم فيها ـ بعون الله تعالى ـ ذكر آرآء النحاة في بعض المرفوعات من حيث منع مجيئها على تركيب معين، وتجويز ذلك عند بعض النحاة .

وقد تمَّ تقسيم هذه الورقة إلى أربعة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: مسألة تقديم الفاعل على عامله.

المبحث الثاني: المنع والتجويز في تحديد رافع المبتدأ، ورافع الخبر.

المبحث الثالث: المنع والتجويز في تحديد رافع الاسم بعد أشباه الجمل.

المبحث الرابع: المنع والتجويز في تقديم الخبر على المبتدأ.

ثمَّ بعد ذلك الخاتمة وقائمة الهوامش .

ملخص البحث

ناقشتْ هذه الورقة البحثية نماذج من مسائل المنع والتجويز عند النحاة في المرفوعات ومن ذلك تقديم الفاعل على عامله، واختلاف النحاة في ذلك، وتم توضيح ذلك بأمثلة وشواهد تبين رأي كل فريق ، وبينتْ هذه الدراسة المنع والتجويز في تحديد رافع المبتدأ ورافع الخبر، واختلاف نحاة البصرة والكوفة في تحديد الرافع لهما ، وحجة كل فريق فيما ذهب إليه ، وبيان وترجيح الرأي الأقرب للصواب.

وتناولت الدراسة المنع والتجويز في تحديد رافع الاسم بعد أشباه الجمل، وبيان حجة كل من البصريين والكوفيين مستعيناً بالشواهد النحوية التي تحدد موقف كل فريق منهما، وآخر هذه المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون مسألة المنع والتجويز في تقديم الخبر على المبتدأ، حيث أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ ومنعه الكوفيون، وبيان سبب منع الكوفيين لذلك، وبيان أدلة وشواهد الفريقين .

وخلاصة القول أنَّ هذا الاختلاف مبني على أدلّة من القرآن الكريم ومن كلام العرب شعراً ونثراً وقد انتصر كل فريق من الفريقين لما يقول مستعيناً بتلك الشواهد.

أولاً ــ مسألة تقديم الفاعل على عامله :

اختلف النحاة في حكم تقديم الفاعل على عامله على رأيين:

أحدهما: المنع، حيث ذهب سيبويه [1] والبصريون إلى منع تقديم الفاعل على عامله نح:(**قام زيد**) ، ووافقهم أغلب النحاة المتأخرين ومنهم الزمخشري[2] بقوله في تعريف الفاعل " هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً "[3]، كما وافقهم ابن يعيش في ذلك [4].

فلا يجوز(**زيدٌ قامَ**) ، ولا يجوز(**الزيدان قام**) ، ولا (**زيدٌ غلاماهُ قام**)، على أن يكون (**زيد**) فاعلاً مقدماً[5]، بل يعرب (**زيد**) ، مبتدأ والجملة بعده في محل رفع خبر، والمبتدأ هو كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام ، والابتداء لا يكون إلا بمبني عليه [6] ، وقد منع البصريون تقديم الفاعل في النثر والشعر على السّواء وما ورد ظاهره التقديم فضرورة ، وسبب تقديم الفعل أو شبهه على الفاعل هو جهة قيام الفعل أو شبهه به ليخرج منه نائب الفاعل ؛ لأن قيام الفعل ليس بنائب الفاعل بل وقوع الفعل عليه [7] ، ومع ذلك نجد سيبويه وكثيرًا من جمهور البصريين ممن أتوا بعده رغم رفضهم تقديم الفاعل على الفعل ، يجيزون تقديمه على مشتقات الفعل ، وإن كان الخليل [8] قد استكره ذلك ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " وزعم الخليل ـــــ رحمه الله

ـــــــــ أنه يستقبح أن يقول:(**قائمٌ زيدٌ**)، وذاك إذ لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم وتقول:(**ضربَ زيداً عمروٌ**)، و(**عمرو**) على(**ضربَ**) مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون(**زيد**) مؤخرًا، وكذلك هنا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً " [9].

ووافق ابن يعيش البصريين بقوله: " واعلم أن الفاعل في عرف النحويين هو كل اسم ذكرته بعد فعل ، وأسندت إليه، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، لذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم وصفه بأنه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته " [10] ، كما وافق الزمخشري رأي البصريين في كتابه المفصل بقوله :" والأصل أن يلي الفعل ؛ لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ، ولكنه أجاز تقديم:(**ضربَ غلامَهُ زيدٌ**) ولم يجز:(**ضربَ غلامُهُ زيداً**)[11] ؛ لأنَّ الضمير لا بدَّ له من عودةٍ على مذكورٍ متقدم ، إمَّا لفظاً ومعنى ، وإمَّا لفظاً لا معنى ، وإمَّا معنى لا لفظاً ، وقد جاز في الأول وامتنع في الثاني.[12]

وعلق ابن يعيش في شرحه على المفصل بقوله : " اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل ؛ لأنَّ وجوده قبل وجود فعله ، ولكنّه عرض للفعل إنْ كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك ، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانياً، فأغنى أمنُ اللبسِ فيه عن وضع اللفظ عليه ، فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له ، يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ، ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو(**ضربْتُ، وضربْنا، وضربْتُم**) ، فلا بد من اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع ، وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ، ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه ، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها " [13].

ووافق الرضي[14] جمهور البصريين في هذا الجانب فقط ؛ أي: عندما يكون الخبر جملة والمبتدأ مفرد ، وهذا ما أشار إليه في شرحه على الكافية بقوله : " إذا كان الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ، نحو:(**زيدٌ قامَ**) فإنه لو قُدِم اشتبه المبتدأ بالفاعل ، فإن قيل: فليجز إن كان الضمير بارزاً نحو:(**الزيدان قاما**)، و(**الزيدون قاموا**)، قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من المضمر، أو بالفاعل على لغة: (**يتعاقبون فيكم ملائكة**)، أو نقول: منع ذلك حملاً على المفرد " [15].

وابن الحاجب[16] يؤيد البصريين في منعه من تقديم الفاعل على عامله ، ولكنه يربط شرط وجوب تأخير الفاعل باتصاله بضمير المفعول ، وهذا ما فهمناه من قوله : " وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد (**إلا**) أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره " [17] ، ويعلل ذلك بقوله : " إذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول راجعه إلى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين ومثاله :(**ضرب زيداً غلامُهُ**)[18].

كما وافقهم ابن هشام[19] حيث أثبت رأيه في مؤلفاته فذكر في أوضح المسالك من خلال عرضه لأحكام الفاعل: " وقوعه بعد المسند ، فإن وجد ما ظاهره أنَّه فاعل تقدم ، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إمَّا مبتدأ ، في نحو:(**زيدٌ قامَ**)، وإمَّا فاعلاً محذوف الفعل في نحو قوله تعالى: (**وإنْ أَحَدٌ منَ المشركينَ استجارَكَ فأَجِرْه**)[20] ؛ لأنَّ أداة الشرط مختصة بالجمل"[21]. كما وافقهم الأشموني[22] بقوله : " والأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، بدليل أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة " [23].

الثاني : الجواز ، أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على عامله في سعة الكلام ، فيجوز عندهم : (**الزيدان قامَ**)، و(**الزيدونَ قامَ**)، وقد استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب في نحو قول الزَّبَّاءِ :

ما للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجندلاً يحمِلْنَ أمْ حَديدَا [24]

في رواية من روى (**مشيُها**) مرفوعاً، قالوا : (**ما**) اسم استفهام مبتدأ ، و(**للجمال**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، (**مشي**): فاعل تقدم على عامله، وهو(**وئيدا**) و(**مشي**) مضاف ، والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، و(**وئيدا**) حال من الجمال ، وتقدير الكلام : (**شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها**).

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين:

الأول : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ؛ لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .

الثاني : إن تقديم الفاعل على فعله يوقع في اللّبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنَّك إذا قلت:(**زيدٌ قامَ**) ، وكان تقديم الفاعل جائزًا لم يدر السامع أأردت الابتداء (**بزيد**)

والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد (**قامَ**) المذكور إلى (**زيدٍ**) على أنَّه فاعل ، وتكون (**قامَ**) حينئذ خالية من الضمير.

ووافق ابن هشام مذهب البصريين ، ولكنَّه يرى أن (**مشيها**) مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر وتقدير الكلام:(**مشيها يكون وئيداً، أو يوجد وئيداً**)[25] ، كما فنّد رأي الكوفيين في كتابه أوضح المسالك بقوله: " وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل تمسكاً بنحو قول الزَّبَّاء : ما للجمال...، وهو عندنا ضرورة ، أو مشيها مبتدأ حذف خبره ، أي يظهر وئيداً، كقولهم:(**حكمك مسمطاً**) أي:(**حكمك لك مثبتاً**) ، **قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف** " [26].

ووافقهم أبو علي الفارسي في إعراب مشيها (**مبتدأ**) وليست فاعلاً مقدمًا على عامله ، ولكنه رأى أن (**وئيداً**) حال سدت مسد الخبر.

وأجاب البصريون عن استدلال الكوفيين بالبيت السابق، بأن هذا البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ، إذ يكون (**مشى**) مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و(**وئيداً**) حال من فاعل لفعل محذوف ، والتقدير:(**مشيها يظهر وئيداً**) ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصح الاستدلال به. وقد يتقدم الفاعل على عامله في الشعر فتختلف تأويلات النحاة في إعرابه كما في قول الشاعر:

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ [27]

قال سيبويه عن تقديم الفاعل على عامله بأنه ضرورة[28] ، ولكن رفض ابن هشام أنَّها ضرورة وقال : " وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاها فعلاً مقدراً ، وأن (**وصالٌ**) مرتفع بـ(**يدوم**) محذوفاً مفسَّراً بالمذكور "[29] ، ويرى المبرد أنَّ (**ما**) زائدة ، و(**وصال**) فاعل لا مبتدأ.

وخلاصة القول :

إن رأي البصريين من منع تقديم الفاعل على فعله هو الأصوب؛ لأنَّ تقديم الفاعل **وهو (اسم)** على فعله يحوّل الجملة من جملة فعلية إلى إسمية ، لكونها بدأت بمبتدأ ، والحقيقة أني لم أرَ نحوياً من النحاة المتأخرين قد وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من تقديم الفاعل على فعله.

ثانياًـ المنع والتجويز في تحديد رافع المبتدأ، ورافع الخبر :

اختلف النحاة في تحديد رافع المبتدأ ورافع الخبر، فبينما نجد البصريين قد اعتبروا أن المبتدأ يُرفع بالابتداء ، نجد أن الكوفيين يرون أن المبتدأ يرتفع بالخبر؛ أي: إن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر، والخبر عامل الرفع بالمبتدأ.

أما الخبر فقد اختلف فيه البصريون فريقين:

الفريق الأول يرى: أن عامل الرفع فيه هو الابتداء وحده .

الفريق الثاني يرى: أن عامل الرفع فيه هو الابتداء والمبتدأ معاً [30].

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم: " إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر ترتفع بالمبتدأ ؛ لأننا وجدنا أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت: (**زيد أخوك**) لا يكون أحدهما كلاماً إلاّ بانضمام الآخر إليه ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحدٍ منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبُه فيه ، فلهذا قلنا : إنَّهما يترافعان ، كل واحدٍ منهما يرفع صاحبه ، ولا يمتنع كل واحد منهما أن يكون عاملاً ومعمولاً[31] . وقد جاء لذلك نظائر كثيرة في كتاب الله تعالى، كقوله تعالى : **(أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى)**[32]. فنصب (**أياً ما**) بـ(**تدعوا**)، وجزم (**تدعوا**) بـ(**أياً ما**) فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً.

كما قال الكوفيون: " لا يجوز أنْ يقال إنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ؛ لأننا نقول : الابتداء لا يخلو: إمَّا أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ، فإنْ كانَ شيئاً فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً ، أو أداة من حروف المعاني فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسمٌ يرفعه وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال :(**زيدٌ قائماً**) كما يقال :(**حضر زيدٌ قائماً**) ، وإن كان أداة فإن الأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد ، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلاّ رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .

كما قالوا: " لا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللّفظية ، فإذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللّفظية ، فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل ، وعدمُ العوامل لا يكون عاملاً ، والذي يدلّ على أنَّ الابتداء لا يوجب الرفع أنَّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلمَّا لم يجب ذلك دلَّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع"[33].

ولكنَّ البصريين كان لهم رأيٌ مخالفٌ ، وتحليلٌ مخالف ، فقد انتصروا لرأيهم بأن قالوا : " إن العامل في المبتدأ هو الابتداء [34] ، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ؛ لأن العوامل في هذه الصناعة غير مؤثرة حسيّة كالإحراق للنار، والإغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنَّما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنَّما هي أمارات ودلالات فالأمارة ، والدلالة تكون بعدم شيء ، كما تكون بوجود شيء[35] ، ألا ترى أنَّه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميَّزَ أحدهما من الآخر، فصبغتَ أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ـــ ها هنا ـــ وإذا ثبت أنَّه عامل في المبتدأ وجب أن يكون عاملاً في خبره قياساً على غيره من العوامل، نحو:(**كان وأخواتها**) و(**إنَّ وأخواتها**) و(**ظنَّ وأخواتها**).

وأمَّا منْ ذهب إلى أنَّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا: " لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلاَّ بعد الابتداء والمبتدأ معاً، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه [36]".

وقد ضعَّفَ الأنباري هذا الرأي بقوله: " غير أن هذا القول وإنْ كان عليه كثيرٌ من البصريين إلاَّ أنَّه لا يخلو من ضعفٍ ، وذلك لأنَّ المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أنَّها لا تعمل ، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير، لا تأثير له والتحقيق فيه عندي أن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنَّما حصل بوجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنَّما حصل بالنار وحدها فكذلك ها هنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر، عند وجود المبتدأ ، إلاَّ أنَّه عامل معه ، لأنه اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل"[37]. وأمَّا من ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر فيرون أن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللّفظي وهذا ـ أيضاً ـ ضعيف ؛ لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، فلمَّا كان الخبرُ هو المبتدأ في المعنى ، أو منزّلاً منزلته ، تنزّل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ألا ترى أنّك إذا قلت (**قامَ زيدٌ العاقلُ ، وذهب عمرو الظريفُ**)، أن العاقل في المعنى هو زيد والظريف في المعنى هو عمرو؟ ولهذا لما تنزّل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدأ

في الرفع ؛ كما تتبع الصفةُ الموصوفَ ، سواء أكان العامل قوياً أم ضعيفاً، فكذلك ها هنا. [38]

وقد ردَّ ابن الأنباري[39] على الكوفيين بقوله :" أمَّا قولهم: "إنَّهما يترافعان؛ لأنَّ كل واحد منهما لا بدّ له من الآخر ولا ينفك عنه " قلنا: " الجواب عن هذا من **وجهين:**

الوجه الأول : إنَّ ما ذكرتموه يؤدي إلى محال ، وذلك لأنَّ العامل سبيله أن يُقدر قبل المعمول وإذا قلنا إنَّهما يترافعان وجب أن يكون كلُّ واحدٍ منهما قبل الآخر، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محال.

الوجه الثاني : أنَّ العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأنَّ عاملاً لا يدخل على عامل ، فلمّا جاز أن يقال : " **كان زيد أخاكَ ، وإنَّ زيداً أخوك ، وظننتُ زيداً أخاكَ** " بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر.

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّا لا نسلّم أن الفعل بعد(**أيّاما، وأينما**) مجزوم بهما، وإنَّما هو مجزوم بـ(**إنْ**) و(**أيّاماً، وأينما**) نابا عن(**إنْ**) لفظاً ، وإن لم يعملا شيئاً.

الوجه الثاني: أننا نسلِّم أنَّها نابت عن(**إنْ**) لفظاً وعملاً ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه ، لاختلاف عملهما ، ولم يعملا من وجه واحد ، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا.

الوجه الثالث: إنَّما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنَّه عامل، فاستحقَّ أن يعمل، وأمَّا ها هنا فلا خلاف في أن المبتدأ والخبر، نحو(**زيدٌ قائم**) اسمان باقيان على الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، فبان الفرق بينهما "[40] .

ثم يتابع الأنباري بردّه على الكوفيين وهو ينقض كلامهم بقوله: " وأمَّا قولهم : " إن الابتداء لا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة قلنا: " فإن كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية ، فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً ، قلنا هذا يلزمكم في الفعل المضارع ، فإنكم تقولون : يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أن نجعل التعري عاملاً في الاسم.[41]

وقيل: إنَّ أبا عمر الجرمي وأبا زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء[42] قد اجتمعا، فقال الفراء للجرمي[43] : أخبرني عن قولهم: (**زيد منطلق**) لِمَ رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفرّاء : ما معنى الابتداء؟ قال تعريته من العوامل ، قال له الفراء ، فأظهره. قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظهر، قال له الفراء: فمثله إذاً، فقال الجرمي : لا يُتمثَّل، فقال الفراء : ما رأيتُ كاليوم عاملاً لا يُظهر، ولا يُتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: (**زيد ضربته**) لِمَ رفعتم زيداً ؟ فقال بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم ، فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا فإنَّا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت:(**زيد منطلق**) ؛ لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأمَّا الهاء في (**ضربته**) ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر قال له الجرمي: أظهره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فمثِّلهُ ، قال لا يتمثل فقال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه [44].

والحقيقة أن أغلب النحاة المتأخرين وافقوا النحاة البصريين فيما ذهبوا إليه من أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، والعامل في الخبر هو المبتدأ ، من هؤلاء النحاة : الزمخشري في كتابه المفصَّل بقوله عن المبتدأ والخبر: " هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك :(**زيدٌ منطلق**) والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنَّ وحسبت وأخواتهما ، لأنهما إذا لم يخلو منهما تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنَّما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنَّهما لو جرِّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير معربة ؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما " [45].

كما يفهم من كلام الزمخشري على أنَّه يرى أنَّ الخبر يرفع بالابتداء[46] ، فيرى أنَّ الابتداء هو الرافع للمبتدأ والخبر، يقول ابن يعيش:" وإنَّما قلنا ذلك لأن الابتداء قد ثبت أنَّه عامل في المبتدأ فوجب أنْ يكون رافعاً للخبر ؛ لأنَّه يقتضيهما معاً ، ألا ترى أنَّ (**كأنَّ**) لما اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين، كذلك ههنا [47].

وقد أوضح ابن يعيش هذا المعنى في شرحه على المفصَّل بقوله : " اعلم أن المبتدأ هو كل اسم ابتدأت به وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه ، وقول الزمخشري : (**غصبتهما القرار على الرفع**) وقوله (**المجردان للإسناد**) يريد بذلك أنَّك إذا قلت (**زيد**) فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء ، وكان بمنزلة

صوت تصوته لا يستحق الإعراب ، إنَّما أُتيَ به للفرق بين المعاني ، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى، فأمَّا إذا ذكرته وحده ، ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوتٍ تصوِّته غير معرب.

ثم قال ابن يعيش بعد أن عرض رأي المدرستين الكوفية والبصرية ، والقول على ذلك أنَّ التعري لا يصح أن يكون سبباً، ولا جزءاً من السبب ، وذلك أنَّ العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً، إذ لا بد من الموجب ... ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .. والصحيح أنَّ الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إيَّاه أولاً لثانٍ ، كان خبراً عنه والأوليّة معنى قائم به يكسبه قوةً إذا كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه الفاعل ؛ لأنَّ الفاعل شرط تحقق معنى الفعل ، وأنَّ الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما أنَّ المبتدأ كذلك ، إلاَّ أنَّ خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء [48] وكان أبو إسحق[49] : " يجعل العامل في المبتدأ، إما في نفس المتكلم، يعني من الإخبار عنه ، قال: لأنَّ الاسم لمَّا كان لا بدَّ منه من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ "[50].

وفي الخلاصة نجد أن الزمخشري وابن يعيش قد وافقا البصريين في تحديد العامل في المبتدأ والخبر، وقد استدلَّ ابنُ يعيش بنفس الاستدلالات التي أتى بها ابن الأنباري ، وكان في الحقيقة معجباً به أيَّما إعجاب ، وكثيراً ما يردِّد أقواله ، ولا ننسى أنَّ ابن يعيش سافر إلى العراق عندما أصبح شاباً قادراً على السفر عام سبعة وسبعين وخمسمائة ؛ أي : في نفس العام الذي توفي فيه ابنَ الأنباري وكلُّ أمله أن يلتقي به ويتلقى العلم على يديه ، فقد كان عالم عصره بلا منازع ، ولكن ما إن وصل ابن يعيش الموصل حتى بلغه خبر وفاة ابن الأنباري في بغداد فحزن حزنا كبيراً عليه [51].

وقد انتصر ابن الأنباري لرأي البصريين كما أشرت، وقد وافقه ابن مالك [52] أيضاً بقوله في ألفيته:

ورفعوا مبتدأً بالابتدا كذاك رفعُ خبرٍ بالمبتدا [53].

ووافقه ابن عقيل[54] : بقوله : " مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، فالعامل في المبتدأ معنويٌّ ، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها. والعامل في الخبر لفظيّ، وهو

المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه ــ رحمه الله ــ وذهب قومٌ إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

ثم قال ابن عقيل بعد أن عرض جميع الآراء ، قال: وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه ـ وهو الأول ـــ وهذا الخلاف مما لا طائل فيه [55].

ثالثاً ــ المنع والتجويز في تحديد رافع الاسم بعد أشباه الجمل :

جرى خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية حول تحديد الرافع الذي يرفع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور ، وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحلَّ ، ومنهم من يسميه الصّفة ، وذلك نحو قولك : (**أمامك زيدٌ**) و(**في الدار عمرو**). وقد وافقهم من البصريين أبو الحسن الأخفش[56] ، وأبو العباس المبرد[57].

وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنَّما يرتفع بالابتداء. وحجة الكوفيين هي: أن الأصل في قولك: (**أمامك زيدٌ**) و(**في الدار عمروٌ**)، هو: (**حلَّ أمامكَ زيدٌ وحلَّ في الدار عمروٌ**) ، فحذف الفعل واكتُفيَ بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع الاسم بالفعل ، يقول الكوفيون : " والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صفةً لموصوف ، أو حالاً لذي حالٍ ، أو صلةً لموصول أو معتمداً على همزة استفهام أو حرف النفي ، فالخبر في قوله تعالى : (**أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَزَاء الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُون**) [58].

فكلمة(**جزاء**) مرفوعة بالظرف والصّفة ، كقولك : (**مررت برجلٍ صالحٍ في الدار أبوه**)، وعلى ذلك قوله تعالى: (**وآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ**)[59] ، فـ(**هدى، ونور**) مرفوعان بالظرف ؛ لأنه حال من الإنجيل ، ويدل عليه قوله تعالى: (**وَمُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ**)[60]. فعطف (**مصدقاً**) على حالٍ قبله ، وما ذاك إلاَّ الظرف والصلة ، كقوله تعالى: (**وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**) [61]. والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى: (**أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**)[62]. وحرف النفي نحو:(**ما في الدار أحدٌ**). و(**أنَّ**) في قوله تعالى: (**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً**) [63] ، فـ(**أنَّ**) وما عملت فيه في موضع رفعٍ بالظرف ، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه.

ولكنَّ البصريين احتجوا على هذا القول ، فقالوا : إنَّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء ؛ لأنَّه قد تعرى من العوامل اللّفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّرَ ــ هاهنا ــ عامل ، لم يكن إلاَّ الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا **أن يكون عاملاً لوجهين :**

أحدهما : إن الأصل في الظرف ألاَّ يعمل ، وإنَّما يعمل لقيامه مقامَ الفعل ، ولو كان ــ هاهنا ــ عاملاً لقيامه مقام الفعل لمَا جاز أنْ تدخل عليه العوامل فتقول:(**إنَّ أمامَك زيداً**) (**وظننتُ خلفكَ عمراً**) وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ عاملاً لا يدخل على عاملٍ ؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيدٍ لمَا جاز ذلك ولمَا كان العامل يتعداه إلى الاسم ، ويبطل عمله ، كما لا يجوز أن تقول :(**إنَّ يقومُ عمراً**) و(**وظننت ينطلق بكراً**) ، فلمَّا تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى :(**إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً**)[64] ولم يُرو عن أحدٍ من القراء أنَّه كان يذهب إلى خلاف النصب ، فقد دلَّ هذا على ما قلناه [65].

والثاني : إنَّه لو كان عاملاً لوجب أن يُرفَعَ به الاسم في قولك : (**بكَ زيدٌ مأخوذ**) وبالإجماع أنَّه لا يجوز ذلك. **وقد اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين:**

الوجه الأول : اعترضوا عليه بأنْ قالوا : " قولكم : إنَّ العامل يتعداه إلى الاسم بعده " ليس بصحيح ؛ لأن المحل عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب المحل في نفسه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهما إلى(**زيد**) فنصبه.

الوجه الثاني : اعترضوا عليه بأن قالوا: " قولكم : إنَّه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع الاسم في قولك: (**بك زيد مأخوذ**) ليس بصحيح ، وذلك ؛ لأنَّ (**بك**) مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف قولنا: (**في الدار زيدٌ**) إذا أضيف إليه الاسم فإنَّه يفيد ويكون كلاماً ، **وما اعترضوا به على الوجهين باطل.**

أما اعتراضهم على الوجه الأول : فقولهم: (إنَّه اجتمعَ في المحلِ نصبان : نصب المحل في نفسه، ونصب العامل). فهو باطل [66].

وأما اعتراضهم على الوجه الثاني: فهو ماثلٌ في قولهم:(**إنَّ بِكَ**) مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف قولك :(**في الدار**) إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد، ألا ترى أن قولك:(**ضاربَ زيدٌ**) لا يفيد و(**سار زيدٌ**) يفيد ، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر، فكذلك كان ينبغي أن يكون ها هنا[67].

وقد ردَّ البصريون على هذا الوجه بقولهم: "أمَّا قولهم :(**إنَّ الأصلَ في قولكَ أمامَك زيد ، وفي الدار عمرو، حلَّ أمامك زيد ، وحلَّ في الدار عمرو ، فَحُذف الفعل ،**

واكتُفِيَ بالظرف منه) قلنا : لا نسلم أن التقديم في الفعل ، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير؛ وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل ؛ لأنَّ الظرفَ معمولُ الفعلِ ، والفعلُ هو الخبرُ، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم ؛ ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول: (**عمراً زيدٌ ضاربٌ**) ولا يدل ذلك على أن الأصل في الخبر التقديم ، وإنْ كان يجوز تقديمه على المعمول فكذلك هاهنا[68]. والذي يدل على أن الفعل هاهنا في تقدير التأخير، **والاسم في تقدير التقديم مسألتان:**

الأولى: أنَّك تقول: (**في داره زيد**) ، ولو كان كما زعمتم لأدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز.

والثانية : إنَّا أجمعنا على أنَّه إذا قال : (**في داره زيد قائم**)، فإنَّ (**زيد**) لا يرتفع بالظرف وإنَّما يرتفع عندكم بقائم ، وعندنا يرتفع بالابتداء ، ولو كان مقدماً على زيد لوجب ألا يُلغى.

وأما قولهم: " إن الفعل غير مطلوب ولا مقدّر لأدَّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب، وذلك لا يجوز"[69]. ونجد أنَّ ابن هشام يرى أنَّ الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور، نحو قوله تعالى:(**أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**)[70]، قال الاسم المرفوع مرفوع إمَّا على الابتداء و إمَّا على الفاعلية[71] ، كما نراه قد رجَّحَ الفاعلية ، وهو بهذا يقترب من رأي الكوفيين الذين قدَّروا لهذا الاسم فعلاً رفعه وكذلك في قوله تعالى:(**لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ**)[72] فكلمة غرف تكررت مرتين ، وهي أرجح في الفاعلية من الابتداء. ثم يقول: " لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه ، والثاني على الموصوف ؛ لأن الغرف الأولى موصوفة ، وكذلك كلمة(**نار**) في بيت الخنساء:

وإن صخراً لتأتم الهداة به كأنَّه علمٌ في رأسهِ نار[73].

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو: (**زيدٌ قائمٌ أبوهُ**) و(**أقائمٌ زيدٌ**) ؛ لأن الأب لو قُدر فاعلاً كان خبر زيد مفردا ، وهو الأصل في الخبر، ومثله كلمة (**ظلماتٌ**) من قوله تعالى: (**أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ**)[74] ؛ لأن الأصل في الصفة الإفراد ، فإن قلت :(**أقائمٌ أنت**) فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية [75].

ونجد أن ابن الحاجب وافق الكوفيين في ذلك [76]، وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه ، ونجد أن ابن هشام يختلف مع الكوفيين في هذه النقطة بالذات ، فيقول: "لا يقال: (**قامَ أنا**) والجواب : أنَّه إنَّما انفصلَ مع الوصف لئلا يجهل معناه ، لأنَّه يكون مستتراً بخلافه مع الفعل فإنَّه يكون بارزاً (**كقمتُ**)، أو(**قمتَ**) ، ولأنَّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ، ولأنَّ المرفوع بالوصف سدَّ في اللفظ مسدَّ واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ، ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: (**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ**)[77]. وقول الشاعر:

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما... إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ[78].

فإن القول بأنَّ الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدٍ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي[79]. ويرى ابن عصفور أنه يجوز في نحو: (ما في الدار زيدٌ) هو أن المرفوع (زيدٌ) إنما هو اسم (لما) الحجازية، والظرف في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً[80].

رابعاً ــ المنع والتجويز في تقديم الخبر على المبتدأ :

اختلف النحاة في مسألة تقديم خبر المبتدأ عليه ، وعليه سار النحاة المتأخرون ، فمنهم من أجاز تقديم خبر المبتدأ عليه، ومنهم من منع ذلك.

وقد منع الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ ، سواءً أكان الخبر مفرداً أم جملة ، فالمفرد نحو :(**زيد قائم**) ، فلا يجوز عندهم أن نقول : (**قائمٌ زيد**) ، والخبر الجملة نحو: (**زيدٌ أبوه قائم**) فلا يجوز أن نقول: (**أبوه قائمٌ زيدٌ**)[81] ، مع أن البصريين قد أجازوا تقديم خبر المبتدأ عليه سواء أكان مفرداً أم جملة.

وسبب منع الكوفيين تقديم الخبر على المبتدأ أنّهم قالوا : لا يجوز تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنَّك إذا قلت :(**قائمٌ زيد**) كان في قائم ضمير زيد ؟ وكذلك إذا قلت :(**أبوه قائم زيدٌ**) كانت الهاء في (**أبوه**) ضمير (**زيد**) فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، فوجب ألا يجوز تقديمه عليه.

أمَّا البصريون فقد أجازوا ذلك ؛ لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ، فأمَّا ما جاء من ذلك فقولهم في المثل العربي: (**في بيته يؤتى الحَكَمُ**)، وقولهم: (**في أكفانه لُفَّ المَيِّتُ**) و(**مشنوءٌ من يشنؤُك**)، وقد حكى سيبويه أن العرب تقول:(

تميميٌّ أنا) ، نعم: لقد تقدم الضمير في هذه الأمثال على الظاهر، والتقدير فيها: (**الحكمُ يؤتى في بيته**) ، (**والميتُ لُفَّ في أكفانه**) ، و(**منْ يشنؤُكَ مشنوءٌ**) و(**أنا تميميٌّ**). وأمَّا ما جاء من ذلك من أشعار العرب:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا بنوهنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ[82].

وتقدير الكلام: (**بنو أبنائنا بنونا**). وقول الشاعر:

فتى ما ابنُ الأغر إذا شَتَوْنا وحبّ الزاد في شهري قماحِ[83].

وتقدير الكلام: (**ابن الأغر فتى إذا ما شتونا**). ومثل ذلك قول الشاعر:

كلا يومَيْ طوالة وصلُ أروى ظنون آن مُطَّرحُ الظنونِ[84].

ووجه الدلالة في هذا البيت أن قوله :(**وصلُ أروى**) مبتدأ ، و(**ظنون**) خبره ، و(**كلا يومي طوالة**) ظرف متعلق بـ(**ظنون**) الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه لما جاز تقديم معموله عليه ؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلاَّ حيثُ يقع العامل ، ألا ترى أنَّك لو قلت: (**القتالَ زيداً حين تأتي**) فنصبت زيداً بـ(**تأتي**) لم يجز؟ ؛ لأنه لا يجوز أنْ تقدم تأتي على حين ، فتقول : (**القتالُ تأتي حين**) بل قل: (**القتال حين تأتي**) ، فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعاً كما امتنع ـــ هاهنا ـــ تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، لأن المعمول تبعٌ للعامل ، فلا يفوقه في التصرف ، بل أجملُ أحواله أن يقع موقعه ؛ إذ لو قلنا إنَّه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك: (**أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد**) ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة سيّده ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضيّة المعدلة وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ ، فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه من باب أولى ؛ لأنَّ رتبة العامل قبلَ رتبة المعمول ، وهذا لا إشكال فيه.[85]

ووافق ابن الأنباري رأي البصريين فيما ذهبوا إليه وردَّ على رأي الكوفيين بقوله: "وأما قول الكوفيين(**لو جوزنا تقديمه لأدَّى ذلك إلى أن نقدم ضمير الاسم على ظاهره**) قلنا هذا فاسد، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ، إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان متقدماً لفظاً متأخراً تقديراً فلا اعتبار في هذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع قولهم: (**ضربَ غلامهُ زيدٌ**) إذ جعلت (**زيداً**) فاعلاً، و(**غلامه**) مفعولاً ؛لأن(**غلامه**) وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلاَّ أنَّه في تقدير

التأخير، فلم يمتنع ذلك من تقديم الضمير، قال تعالى: (**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى**)[86]. فالهاء عائدة على(**موسى**) وإن كان متأخراً لفظاً؛ لأن (**موسى**) في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير قال زهير[87]:

من يلقَ يوماً على علاتِهِ هَرِماً يلقَ السماحةَ منه والندى خُلُقَا [88].

وقال الأعشى[89]:

أصابَ الملوكَ فأفناهُمُ وأخرجَ منْ بيتِهِ ذا يزنْ [90].

وقد علق ابن الأنباري على هذا بقوله : " وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر كان على اسمها، نحو: (**كان قائماً زيدٌ**) وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره ، إلاَّ أنَّه لما كان في تقدير التأخير لم يمتنع ذلك من تقديم الضمير، ولهذا لو فُقِد هذا التقدير من التقديم والتأخير لمَا جاز تقديم الضمير، ألا ترى أنَّه لا يجوز أنْ نقول :(**ضربَ غلامُهُ زيداً**) إذ جعلت (**غلامه**) فاعلاً و(**زيداً**) مفعولاً ؛ لأنَّ التقدير إنَّما يخالف اللفظ إذا عُدِّلَ بالشيء عن الموضع الذي يستحقه ، فأمَّا إذا وضع في الموضع الذي يستحقه ، فمحال أن يقال : إن النية به غير ذلك ، وها هنا قد وقع الفاعل في رتبته ، والمفعول في رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير في تقدير التأخير"[91] ، بخلاف ما إذا قلت :(**ضربَ غلامَهُ زيدٌ**) فجعلت (**غلامه**) مفعولاً ، و(**زيد**) فاعلاً.

وقد وافق الزمخشري كلاً من البصريين وابن الأنباري في كتابه المفصل ، حيث قال : " ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك : (**تميمي أنا ، ومشنوءٌ من يشنؤك**) وكقوله تعالى: (**وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**)[92] ، وقوله تعالى: (**سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ**)[93] وقوله: (**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**)[94]، والمعنى سواءٌ عليهم الإنذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكره ، نحو قولك : (**في الدار رجل**)"[95].

كما وافق ابن يعيش البصريين والزمخشري وابن الأنباري بقوله : "يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً كان أو جملةً ، فمثال المفرد : (**قائمٌ زيدٌ**) و(**ذاهبٌ عمروٌ**) ، و(**قائمٌ**) خبر عن زيد وقد تقدم عليه، ومثال الجملة : (**أبوه قائمٌ زيدٌ**) فأبوه مبتدأ وقائمٌ خبره ، والجملة في موضع الخبر[96]

وقد علق ابن يعيش على (**تميميٌ أنا**) بقوله: " (**أنا**) مبتدأ و(**تميميٌ**) خبر مقدم ، ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها هو كونه تميمياً وليس(**أنا**) المتكلم ، وأمَّا قول الكوفيين عندما عللوا سبب منعهم من التقديم:(**إنه يؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر**) فنقول: " إن تقديم الضمير على الظاهر إنَّما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنىً ، ولكن إذا تقدم لفظاً والنية فيه التأخير فلا بأس ؛ لأن الظاهر وإن تأخر فهو في حكم المتقدم ، نحو:(**في أكفانه لف الميتُ ، وفي بيته يؤتى الحكم**) ، فقد تقدم المضمر على الظاهر فيهما لفظاً فقط ، لأنَّ النية فيهما التأخير، وإذا ثبت ما ذكرناه جاز تقديم خبر المبتدأ عليه[97] ، وأما قوله تعالى: (**وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**)[98] ، وقوله تعالى :(**سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ**)[99] فمحياهم مبتدأ ، ومماتهم عطف عليه ، وسواء خبر مقدم[100] كما وافق ابن مالك بقوله (**البصريين**) ومن سار في فلكهم فقال :

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوَّزوا التقديم إذ لا ضررَا[101].

ووافقهم بذلك ابن عقيل أيضاً في شرحه على الألفية ، حيث قال : " الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لَبس أو نحوه ، فنقول: (**قائمٌ زيدٌ ، وقائمٌ أبوه زيدٌ ، وأبوه منطلقٌ زيد وفي الدار زيدٌ ، وعندكَ عمروٌ**)"[102].

وقد نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز القول:(**في داره زيدٌ**) فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح " وهو يقصد أنَّهم أجازوا تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ [103] ، ثم يقول ابن عقيل: " نعم منع الكوفيون التقديم في مثل:(**زيد قائم**) ، و(**زيدٌ قامَ أبوه، وزيد أبوه منطلقٌ**)"[104] ثم يردُّ على الكوفيين بقوله :" والحق الجواز إذ لا مانع من ذلك ، ومنه قولهم:(**مشنوءٌ منْ يشنؤك**) ومنه قوله :

قدْ ثكلتْ أُمُّهُ منْ كنتَ واحدَهُ وباتِ منتشِباً في برثُنِ الأسدِ[105].

فقوله: (**منْ كنت واحده**) مبتدأ مؤخر، و(**قدْ ثكلت أمه**) خبر مقدم ، كما يجوز أن نقول : (**أبوه منطلقٌ زيد**) ، كما في قول الشاعر:

إلى ملكٍ ما أمه من محاربٍ أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهِرُهْ [106].

والشاهد في هذا البيت: (**ما أمه من محارب أبوه**)"[107].

ووجه الاستشهاد فيه: أنَّ(**ما**) نافية تعمل عمل ليس و(**أمّ**ُ) اسم (**ما**)، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، و(**من محارب**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ما، و(**ما ومعموليها في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المؤخر**) و(**أبو**) مبتدأ مؤخر، وهو مضاف والهاء مضاف إليه. وفي هذا البيت شاهد للنحاة البصريين ومن وافقهم على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، ومثل هذا البيت للفرزدق أيضاً:

وما مثله في الناسِ إلا مُمَلَّكاً أبو أمهِ حيٌّ أبوهُ يقاربُهْ [108].

ولكن نقل ابن الشجري[109] الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة [110] ، والحقيقة أن هذا القول ليس بصحيح ، ووافق الجاربردي البصريين في كتابه (**المغني في النحو**) حيث قال :" وقد يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كانا على القياس، نحو:(**منطلقٌ زيدٌ**)[111].

كما وافقهم الشيخ محمد بن عبد الرحيم الميلاني في كتابه (**شرح المغني في النحو**)، حيث قال: " وقد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً على القياس من كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، لعدم الالتباس، نحو:(**منطلقٌ زيدٌ**)، فـ(**زيدٌ**) مبتدأ مؤخر، و(**منطلق**) خبر مقدم ، وأمَّا إذا كانا معرفتين فيجب أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ولا يجوز أن يتقدم الخبر على مبتدئه خشية اللّبس"[112]. وقد منع الجميع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين.

الخاتمة

لقد حاولتْ هذه الورقة قدر الإمكان توضيح ظاهرة المنع والتجويز بين النحويين في مسائل المرفوعات ، وقد تبين من خلال الدراسة أن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لا تحصى كثيرة ، وكل من الفريقين يحاول الانتصار لمذهبه بإيراد الشواهد والأمثلة ومن ثَمّ تأويلها وفقاً لما يعتقده ويراه .

ونلاحظ في هذه الدراسة أن الصواب كان مع البصريين غالباً في منعهم أو تجويزهم للتركيب اللّغوي ؛ لأنَّهم يحسنون إيراد العلل والحجج المنطقية التي تقنع المتلقي ، بخلاف الكوفيين الذين أولعوا بالشواهد الشاذة وجعلوا منها أدلّة يحتجون بها ، ومن المعلوم أنَّ الشاذ لا أصل له ولا يقاس عليه .

والله ولي التوفيق .

الهوامش

(1) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر، إمام النحاة ، وهو أول من بسط علم النحو ، تتلمذ على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وصنف كتابه الشهير باسم (الكتاب) ، توفي سنة (180هـ). ينظر: الأعلام ، 81/6. و وفيات الأعيان:285/1. وإنباه الرواة على أنباء النحاة : 2/ 342 . و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 229/2 .

(2) هو محمود بن أحمد الخوارزمي ، جار الله، (467هـ - 538هـ) إمام في اللغة والتفسير والأدب، من مصنفاته، تفسيره الشهير باسم الكشاف، وأساس البلاغة، والمفصل ، ونوابغ الكلم ، والمستقصى في الأمثال . يُنظر الأعلام : 7/ 178. ومفتاح السعادة ومصباح السيادة : 431/1. ووفيات الأعيان:333/2 . ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: 469/1.

(3) شرح المفصل :74/1 ،و ينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : 234-233/1 .

(4) شرح المفصل : 1/ 74 .

(5) شرح ابن عقيل 422/1 .

(6) كتاب سيبويه :126/2.

(7) شرح المغني في النحو: 57 .

(8) هو الخليل بن أحمد بن عمر (الفراهيدي) (100 - 170 هـ)، من أئمة النحو واللغة والأدب ، واضع علم العروض ، أستاذ سيبويه ، ولد ومات في البصرة ، من مصنفاته : كتاب العين في اللغة ، ومعاني الحروف، يُنظر : الأعلام : 314/2 ،والوفيات: 172/1 ،إنباه الرواة :241/1 .

(9) كتاب سيبويه : 127/2.

(10) شرح المفصل : 1/ 75 .

(11) المفصل، الزمخشري : 44 .

(12) الأيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب النحوي :159/1 .

(13) شرح المفصل :76/1 .

(14) هو الرضي الاستراباذي (محمد بن الحسن) من مصنفاته ، شرحه على الكافية ، وشرحه على الشافية ، توفي سنة : 686 هـ .يُنظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 395/5 ، وبغية الوعاة :567/1 .

(15) شرح الرضي :258/1 .

(16) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، له مصنفات منها : الكافية ، والشافية ، وقد شرحهما الرضي من بعده، توفي سنة 646هـ . يُنظر : شذرات الذهب :234/5 ، وبغية الوعاة : 134/2 .

(17) شرح الرضي على الكافية : 196/1 .

(18) المصدر نفسه : 196/1 .

(19) هو جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، ولد في القاهرة ، عالم النحو في عصره، من كتبه : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وقطر الندى، والإعراب عن قواعد الإعراب، توفي سنة 761 . يُنظر : الأعلام : 147/4 وبغية الوعاة :68/2 ، وشذرات الذهب : 191/6 ،و الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : 308/7 .

(20) سورة التوبة ، الآية : 6 .
(21) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 77/2 .
(22) هو نور الدين علي بن محمد بن عيسى ، ولد في القاهرة ، أخذ عن الكافيجي، إمام النحاة في مصر في القرن العاشر الهجري، من أهم مصنفاته شرحه على ألفية ابن مالك ، توفي سنة: 929هـ . ينظر: الضوء اللامع : 5/6 . وشذرات الذهب: 165/8 .
(23) شرح الأشموني :111/1 .
(24) الأغاني لأبي فرج الأصفهاني: 15/ 256 . وحاشية الأمير على المغني: 145/2. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 758. وأوضح المسالك :338/1 . وشرح ابن عقيل:422/1 . وجاء في الأغاني أن هذا البيت مصنوع ومنسوب للزباء، ملكة تدمر، ويسميها الرومان (زنوبيا). الأغاني لأبي فرج الأصفهاني: 256/15. وقد قرئت (مشيَها) بالنصب ويكون إعرابها مفعول به مطلقاً، ينظر: حاشية المغني : 758 .وقد قرئت بالجر ويكون إعرابها بدل اشتمال من الجمال ، ينظر: أوضح المسالك:338/1 .
(25) مغني اللبيب : 758 .
(26) أوضح المسالك:80/2 .
(27) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي ،من الشعراء الأمويين، ينظر: الخزانة :287/4 .
(28) الكتاب: 12/1 .
(29) مغني اللبيب : 404 .
(30) التصريح بمضمون التوضيح : 1/ 189.
(31) الإنصاف في مسائل الخلاف :1/ 44 - 45.
(32) سورة الإسراء ، الآية : 110 .
(33) الإنصاف في مسائل الخلاف : 46/1 .
(34) المدارس النحوية ، شوقي ضيف : 38 .
(35) دروس في كتب النحو العربي ، عبده الراجحي: 84.
(36) شرح الأشموني لألفية ابن مالك : 254/1.
(37) الإنصاف في مسائل الخلاف: 47/1 .
(38) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 47/1 . 48
(39) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، (513 -577 هـ) من مؤلفاته : حواشي الإيضاح ، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية .يُنظر : إنباه الرواة : 169/2 ، والوفيات :299/1، وشذرات الذهب : 285/4 .
(40) الإنصاف في مسائل الخلاف :48/1.
(41) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 49/1 .
(42) هو يحيى بن زياد بن عبد الله ، إمام نحاة الكوفة ، وأعلمهم بالنحو والأدب ، وكان يقال له (أمير المؤمنين في النحو ، ولد في الكوفة سنة (144هـ) له مصنفات منها : المقصور والممدود،

ومعاني القرآن، واللغات ، والبهي، والحدود ، مات سنة 207 هـ ، وهي في طريقه إلى مكة . ينظر: الأعلام : 8/ 145، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة :1/ 144 ، والوفيات :1/ 228 .

(43) هو صالح بن إسحاق الجرمي، أبو عمر ، فقيه عالم بالنحو واللغة ، ولد في البصرة، من مصنفاته : السير، وكتاب الأبينة، وغريب سيبويه، وكتاب العروض، توفي سنة: 225 هـ . يُنظر: الأعلام: 189/3، وإنباه الرواة: 80/2 ، وبغية الوعاة:8/2 ،والوفيات:228/1 .

(44) الإنصاف في مسائل الخلاف:49/1 .

(45) المفصَّل :47-48 .

(46) شرح المفصل:85/1.

(47) شرح المفصل: 85/1 .

(48) شرح المفصل: 85/1 .

(49) هو إبراهيم بن السري بن سهل ، (أبو إسحق الزجاج) عالم بالنحو، ولد في بغداد، له مؤلفات منها :(معاني القرآن، الاشتقاق، الأمالي في الأدب، إعراب القرآن، انظر: الأعلام:40/1، وفيات الأعيان:11/1.

(50) شرح المفصل : 85/1 .

(51) ينظر: الأعلام :206/8 ، وبغية الوعاة:2:351 ، وشذرات الذهب: 228/5 .

(52) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، إمام النحاة في عصره، توفي سنة 672 ، له مصنفات كثيرة ، منها : ألفيته الشهيرة في النحو، والكافية الشافية، والتسهيل وشرحه . يُنظر : الأعلام : 233/6 ، وبغية الوعاة:130/1 ، وشذرات الذهب: 145/6.

(53) شرح ابن عقيل :189/1 .

(54) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ، له مصنفات ، منها : شرحه على التسهيل لابن مالك، وشرحه على ألفية ابن مالك ، وقد اشتهرت باسم (شرح ابن عقيل) توفي سنة : 769 هـ .يُنظر : بغية الوعاة :284/1 ، وشذرات الذهب: 214/6 .

(55) شرح ابن عقيل : 189/1 .

(56) هو الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) عالم باللغة والأدب ، تتلمذ على يد سيبويه، صنّف كتباً منها : تفسير معاني القرآن، والقوافي، وكتاب الملوك، ينظر: الأعلام:102/3 ، فهرست ابن النديم:104/1 .ووفيات الأعيان:208/1 .

(57) هو محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس، إمام العربية ببغداد في زمنه، ولد في البصرة سنة(210هـ) توفي ببغداد سنة : (286هـ) من كتبه : الكامل، والمقتضب . ينظر: الأعلام :144/7، بغية الوعاة:116/1، ووفيات الأعيان:495/1 .

(58) سورة سبأ ، الآية : 37 .

(59) سورة المائدة ، الآية : 46 .

(60) سورة المائدة ، الآية : 46 .

(61) سورة الرعد ، الآية : 43 .

(62) سورة إبراهيم ، الآية : 10 .

(63) سورة فصلت ، الآية : 37 .
(64) سورة المزمل ، الآية : 12 .
(65) حاشية الصبان على الأشموني : 1 /193.
66(66) التوضيح بمضمون التصريح :191/1 .
(67) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 54 .
(68) حاشية الصبان :191/1 .
(69) الإنصاف في مسائل الخلاف :1/ 54 .
(70) سورة إبراهيم ، الآية : 10 .
(71) مغني اللبيب : 722.
(72) سورة الزمر ، الآية : 20 .
(73) البيت من البحر البسيط ، وهو للخنساء ، ينظر : ديوان الخنساء: 27.
(74) سورة البقرة ، الآية : 19 .
(75) مغني اللبيب : 723.
(76) الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 54 .
(77) سورة مريم ، الآية : 46 .
(78) البيت من البحر الطويل ، ولم يعرف قائل هذا البيت : يُنظر : مغني اللبيب : 723.
(79) مغني اللبيب : 723.
(80) مغني اللبيب : 724.
(81) الإنصاف في مسائل الخلاف : 65/1 .
(82)البيت من البحر الطويل، للفرزدق (همام بن غالب)، وذكر بعض النحاة أنه لا يعرف قائله، مع كثرة الاستشهاد به في كتب النحو العرب والبلاغة والفرائض .انظر:شرح ديوان الفرزدق :217 . والإنصاف في مسائل الخلاف : 66/1 . وشرح الرضي على الكافية:87/1، ومغني اللبيب: 589، وخزانة الأدب : 213/1 وشرح ابن عقيل ، مصدر سبق ذكره ، 108/1 . وشرح المفصل لان يعيش: 99/1 .
(83) البيت من البحر الوافر، وهو لمالك بن خالد الهذلي ، و معنى قوله :(فتى ما) أي : (فتى أيّ)ٌ: انظر : لسان العرب، مادة (ق م ح) .والإنصاف في مسائل الخلاف : 66/1 .
(84) البيت من البحر الوافر، وهو للشماخ بن ضرار الغطفاني، وقد أنشده ابن منظور في معجمه لسان العرب ، مادة (ط و ل) .
(85) الإنصاف في مسائل الخلاف: 63/1
(86) سورة طه ، الآية :67 .
(87) هو الشاعر زهير بن أبي سلمى توفي سنة 13 قل الهجرة، حكيم الشعراء في الجاهلية، ومن أئمة الأدب، من شعراء المعلقات، اشتهر بمعلقته التي مطلعها :
أمن أم أوفى دمنةٌ لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلمِ . انظر : الأعلام : 256/2 .
(88) البيت من البحر البسيط، انظر شرح ديوان زهير: 59 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 68/1 .

(89) هو ميمون بن قيس بن ثعلبة، يقال له أعشى بكر، والأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، سمي بصناجة العرب انظر : الأعلام :341/7، وجمهرة أشعار العرب أبو زيد القرشي:56/9 ، وشرح شواهد المغني :48 .
(90) البيت من البحر المتقارب، وهو للأعشى ميمون ، انظر: ديوان الأعشى :134.
(91) الإنصاف في مسائل الخلاف:69/1 - 70 .
(92) سورة يس ، الآية : 10 .
(93) سورة الجاثية ، الآية : 21 .
(94) سورة البقرة ، الآية : 6 .
(95) المفصل للزمخشري : 47. 48
(96) ينظر: شرح المفصل: 91-92
(97) شرح المفصل :92/1
(98) سورة يس ، الآية : 10 .
(99) سورة الجاثية ، الآية : 21 .
(100) شرح المفصل : 92/1 - 93 .
(101) شرح ابن عقيل : 213/1 .
(102) علق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه على شرح ابن عقيل بقوله : " لا يجوز أن يكون قولك : (في الدار زيدٌ) من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم ، فالجواب أن الجار والمجرور عند الجمهور لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد، أو في تقدير الجملة، وأيضاً قد عللوا عدم تجويز التقديم ، وأيضاً قد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه، وذلك لا يجوز عندهم، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً . انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :214/1 .
(103) ينظر: شرح المفصل :88-89
(104) شرح ابن عقيل :213/1 .
(105) البيت من البحر البسيط وهو لحسان بن ثابت ، انظر ديوان حسان: 121 ، وشرح ابن عقيل:214/1 .
(106) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق يمده به الوليد بن عبد الملك، وقبل هذا البيت
رأوني فنادوني أسوقُ مطيتي بأصوات هلاَّل صعاب جرائِرُهْ .
انظر : ديوان الفرزدق : 213 . وشرح ابن عقيل:215/1 .
(107) شرح ابن عقيل: 215/1 .
(108) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق، ومعناه: (وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلاممكلاً أبو أمه أبوه) .
(109) هو هبة الله بن علي ، ولد سنة 450هـ توفي سنة 542 هـ ، إمام عصره في النحر، من مؤلفاته : كتاب شرح اللمع، وشرح كتاب التصريف.
انظر: وفيات الأعيان:183/2 ، وإنباه الرواة: 356/3 .
(110) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :65-67
(111) شرح المغني في النحو: 62 .
(112) شرح المغني في النحو: 62 - 63 .